

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧ لسنة ١٩٦٧

بإحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام
إلى محاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة
الطوارئ ؛

قرر :

مادة ١ - يجوز للنيابة العامة أن تقدم إلى محاكم أمن الدولة الجرائم
الآتية ذكرها :

(أولاً) الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً
والثالث والرابع من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥
و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات .

(ثانياً) الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٠
من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

(ثالثاً) الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشنون التتوين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بالتسمير الجرمي وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لها .

(رابعاً) الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والذخائر .

مادة ٢ - إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم
مرتبط بعضها ببعض لفرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة
في اختصاص محاكم أمن الدولة جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها
إلى محاكم أمن الدولة ، وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون
العقوبات .

مادة ٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ما

صدر برياضة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن حظر تواجد الأجانب في بعض المناطق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر على الأجانب التواجد في جميع أنحاء الجمهورية
العربية المتحدة فيما عدا المناطق التالية :

(أ) مدينة القاهرة (داخل كردون المدينة) .

(ب) مدينة الاسكندرية (داخل كردون المدينة) .

(ج) عواصم المحافظات بالجمهورية (فيما عدا محافظتي البحر الأحمر
والوادي الجديد) .

ويعتبر أجنبياً في تطبيق أحكام هذا الأمر كل من لا يتمتع بحسبية
الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - جميع الأجانب الذين تستدعي المصلحة العامة تواجدهم
في مناطق خلاف المناطق المشار إليها في المادة السابقة يمنحون تصريحات
مستديعة أو مؤقتة طبقاً لظروف كل منهم من وزير الداخلية أو من ينيبه
في ذلك بعد الرجوع إلى جهات الأمن المختصة في الدولة .

مادة ٣ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس مدة
لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين
العقوبتين .

مادة ٤ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الداخلية
اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر برياضة الجمهورية في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر